

مشكلة الفلاح في مصر

لحضرة صاحب السعادة جلال فهميم باشا

عضو مجلس الشيوخ

مشكلة الفلاح في مصر ... وما أكبرها ...

فطعامه الذي لا يسمن ولا يغني من جوع مشكلة ...

ومشربه الرزق الملوث مشكلة ...

ومسكنه الذي لا يليق بالحیوان مشكلة ...

ولباسه الرث الخلق مشكلة ...

وصحته التي تعالفت عليها الأمراض مشكلة ...

نالفلاح هو مجموعة لمشاكل متشعبة النواحي ، متباينة الألوان ، ولكنها تفجرت كلها من ينبوع واحد : ضالة كسبه ، ورقة حائه ، وشدة فقره ...

ومصر مهد الزراعة ، وموطن الفلاح ، ومنه تتكون الأغلبية الساحقة من السكان ، إذ يبلغ مجموع فلاحي مصر بالنسبة لمجموع السكان انمام ثمانين في المائة ، فهو إذن مصر إلا قليلا . فمشكلة الفلاح هي في الواقع مشكلة مصر ، وسعادته وهنائه سعادة مصر وهناؤها ، وشتاؤها ومحتها شفاء مصر ومحتها ، ومن هنا كانت مشكلة الفلاح فوق كل المشاكل اعتبارا . وكان أمرها في طليعة الأمور التي يجب الانكباب على معالجتها بحكمة وبدون إهمال ولا إهمال ، خصوصا بعد أن أرهف سمعه وفتح عينه ما يترامى اليه من وقت لآخر عما عزمته الحكومات المتعاقبة على انشائه من أجله من مشروعات كبيرة الجدوى ، باللغة الأثر في حياته الاجتماعية ، ثم مرت الأيام والسنوات ، وهو لا يزال على الرغم مما سمع فقيرا عاريا جائعا ، حتى أصبح يحتمل الحياة بافرا برما ، وليس مثل التفور والتبرم مصدرا للقلق وعدم الاستقرار ...

إذا أردنا لكثافة الله في أرضه الأمن والتطمأنينة والاستقرار ، فيمكن حل مشكلة الفلاح واجبا الأول وشفلنا الشاغل ، لأن للصبر الذي اشتهر به فلاح مصر حدا لا يصح أن يغفل ، ولأن كان الدولة ومصيرها مرتبطان بكيان الفلاح ومصيره ، فإذا عممنا على تنمية

دخله ، وزيادة رزقه ، فقد حللنا في الواقع جميع مشاكله من غذاء وشراب وصحة ومسكن وكساء ، وبذلك نشيع الأمن والطمانينة بين طبقات الشعب ، ولا عجب فمصدر كل شيء في مصر هو الفلاح ، وعلى أكفاه تعيش جميع الطبقات ، وبفضل سواعده القوية يكون الإنتاج المصرى العام .

ولما كانت متوسط دخل الفرد في الأمة يعتبر المقياس الحساس لرخائها ورفاهيتها أو لضيقتها وكرهها ، لذلك آثرنا أن نضع تحت نظر القارئ متوسط دخل الفلاح في مصر .

فقد بلغ مجموع الدخل الأهلئ في سنة ١٩١٣ : ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ، وكان عدد سكان مصر في ذلك الوقت ١٣ مليوناً ، ومعنى ذلك أن ما كان يخص الفرد الواحد من الدخل هو ١٢ جنياً في السنة ، وفي سنة ١٩٣٥ بلغ مجموع الدخل الأهلئ ١٨٥,٠٠٠,٠٠٠ من الجنيهات ، وكان عدد السكان وقتئذ ١٥ مليون نسمة ، وهذا معناه أن ما كان يخص الفرد الواحد لم يزد أيضاً على ١٢ جنياً في السنة ، فإذا يعمل هذا الدخل الضئيل ...

هذا الدخل اليسير يسفر عما يعانيه الفلاح المصرى من فقر هو سبب كل بلاء .

ومع ذلك فلماذا ترونا هذه الحقيقة التى ينطق بها دخل الفلاح ، وهماك حقيقة أخرى أكثر ترويعاً وأشد خطراً ، وهى الموازنة بين مساحة الأراضى الصالحة للزراعة في عهد المفصوله محمد على باشا وعدد سكان مصر وقتئذ من جانب ، ومن جانب آخر بين مساحة الأراضى المزروعة في عهدنا الحاضر وعدد سكان مصر حالاً : ففي عهد محمد على الكبير بلغت مساحة الأراضى المزروعة أربعة ملايين من الأفدنة وكان عدد سكان مصر في سنة ١٨٤٦ ٤,٥٥٦,٤٣٩ ملايين من الأنفس ، أما الآن وقد بلغ عدد السكان ستة عشر مليوناً تقريباً من الأنفس ، فإن ما يزرع هو ١٥ مليون فدان أعنى أن الذى استحدثت زراعته في قرن ، هو مليون ونصف مليون من الأراضى أو بمعنى آخر ، يقابل الزيادة الهائلة في عدد السكان البالغة أحد عشر مليوناً ونصفاً من الأنفس زيادة ضئيلة جداً في عدد الأراضى الصالحة للزراعة قدرها مليون ونصف من الأفدنة ، فبينما بلغ عدد سكان مصر الآن ثلاثة أمثال السكان وقتئذ نرى أن الزيادة في مساحة الأراضى لم تتعد ١/٣٧ ، وليس هناك غبار من شك في أن هذه الحقيقة تنذر بسوء المصائر وتستحث الاجتاعيين على التفكير في علاجها عاجلاً ، لما يتخشى من مغبات وخيمة وعواقب جد خطيرة .

ورب معترض يقول ، إن التحسينات التى طرأت أخيراً على وسائل الزراعة في مصر ، واتجاه الأبطار إلى تنوع المحصولات وانتشار استخدام الأسمدة ، كل هذه الاعتبارات قد زادت في الإنتاج في عهدنا الحالى عن العهد الماضئ ، وردا على ذلك نسوق الجدول التالى (نقلا عن النشرة الفنية رقم ١ وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء) .

الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي وأسعار المحاصيل وإيراد الفدان
(١٠٠ = ١٩١٣)

متوسط الإيراد للفدان	متوسط الأسعار	متوسط الإنتاج الزراعي	السنة
٦٧,١	١٠٠,١	٨٩,٦	١٩١٤
٩١,٧	١١٣,٧	٩٣,١	١٩١٥
١٠٦,٢	١٥٢,٩	٨٨,٦	١٩١٦
١٧٣,٥	١٨٢,٨	٩٢,٣	١٩١٧
١٦٦	١٨٣	٩٣,١	١٩١٨
٢٩٤,٨	٢٩٦,٥	٨٩,٩	١٩١٩
١٦٢,٤	٢١٠,٢	٩٠,٦	١٩٢٠
١١٩,١	١٥٢,٧	٨٨,٥	١٩٢١
١٣٠,٥	١٤٥,٥	٨٥,٨	١٩٢٢
١٤٧,٦	١٣٧,٨	٨٩,٥	١٩٢٣
١٧٩,٢	١٦٥,٥	٩١,٦	١٩٢٤
١٥٢,١	١٥١,١	٩٣	١٩٢٥
١١٤,٦	١٢٣,٩	٩١,٩	١٩٢٦
١٢٣,٣	١٢٢,٧	٩٤,٧	١٩٢٧
١٢٩,٦	١٢٥,٢	٩١	١٩٢٨
١١٠,٥	١٠٤,٤	٩٧,٧	١٩٢٩
٨٤	١٠١,٣	٩٢,٣	١٩٣٠
٧٢,٢	١١٠,٢	٩١,٥	١٩٣١
٦٦,١	٧٢,٤	٩٧,٣	١٩٣٢

فيكون متوسط الإنتاج الزراعي في عشرين عاما لم يزد إلا زيادة قليلة ، أما متوسط
الأسعار فقد انخفض كثيرا ، وكذلك قد انخفض متوسط الإيراد للفدان في سنة ١٩٣٢
منه منذ عشرين عاما .

هذا وقد يتسرب الى الظن أن الصناعات المحلية قد شغلت جزءا كبيرا من عدد السكان ولكن الحقيقة أن عدد سكان مصر الذين يشتغلون بالصناعة هم - كما ورد في إحصاء سنة ١٩٣٧ : ٦٠٩,٧٣٣ بين ذكور وإناث، وهذا العدد القليل بالنسبة لعدد السكان العام لم يخفف الضغط عن الزراعة ، حتى ضاقت الزراعة بما رحبت في وجه المشتغلين بها ، وأصبحت ثمن من كثرة عددهم ، فانخفضت الأجور تبعاً لذلك مما سزاه مفصلاً فيما بعد .

نتقل الى نقطة أخرى ، وهي أن عدد سكان مصر يثب وثبات واسعة نحو الزيادة وانمو في حين أن ما يستلح من الأراضي البور يتقدم ببطء ظاهر ، وأنه كان من اواحِب التأهب لهذه الظاهرة قبل وقوعها ، والاستعداد لها قبل استفحائها ، فإن نظرة واحدة الى الإحصاءات و عدد السكان تبين مدى التدرج في الزيادة تدرجاً مطرداً ، فقد كان عدد السكان في سنة ١٩١٧ : ١٢,٧١٨,٢٥٥ فأصبح في سنة ١٩٣٧ ، أي بعد عشرين عاماً ١٥,٩١١,٥٢٥ نسمة ، أي أنه زاد في هذه الفترة الوجيزة من عمر الزمان بنسبة خمسة وعشرين في المائة ، وقد كانت الزيادة مطردة في المدن وفي الأرياف جميعاً ، ولكن نسبتها في المدن كانت أعلى من نسبتها في الأرياف بصورة محسوسة تدعو الى الاهتمام . لأن في ذلك دليلاً على أن الزراعة بعد أن ازدهمت بالمشتغلين بها ، أحدثت الأرياف تنظيماً الى المدن . حيث يعيشون معتولين متبطين ، أو حيث يشتغلون في أعمال حثيرة لا تتفق وقوتهم وكر عليهم دخلاً يسيراً ، وبذلك يكونون دائماً في باقة ومسغبة ، وكثيراً ما ينفرط عند الأمن سببهم ، وقد ففز عدد السكان في المدن من ١,٨٨٢,٥٨١ نسمة الى ٣,٩٤٣,٦٩٥ نسمة ، أي بنسبة ٥٦ في المائة ، وهكذا نشأت معضلة اجتماعية بسبب هجرة الريف الى المدن . أما الزيادة في الأرياف فقد زادت من ١٠,٨٣٥,٦٦٦ نسمة الى ١٢,٩٦٨,٨٣٠ نسمة أي بنسبة ١٩ في المائة .

وقد يقال إن سبب الهجرة الى المدن يرجع الى تقدم الصناعة في مصر ، وإن مصر قد قطعت في مصار التقدم والازدهار الصناعيين خطوات واسعة ، ولكن ليس هذا مطرداً في كل المدن ، فصناعة الغزل والنسيج مثلا التي أبتعت وآتت ثمارها وبلغت شأوا بعيدا قد ضاعفت سكان الحماة الكبرى حقيقة ، وكذلك الحال في بعض المراكز التي نمت فيها صناعات أخرى كصناعة السكر مثلا ، أما الزيادة الملحوظة المأموسة في مدينتي القاهرة

والاسكدرية ، واتى تظهير جليا في الحدود السن ، فلا ريب في أن سببها المباشر هو ضيق المساحات الزراعية في القرى في وجه الزراع الذين يتزايد عددهم على مر الأيام ، واكتظاظ هذه المساحات الزراعية بهم ، حتى انخفضت أجورهم ، وشاء الفقر فيهم ؛ كما أن الإصلاحات العمرانية والتعميمية والصحية كانت من نصيب المدن ، فأصبحت الحياة في ثقرية قاسية لا شتمل :

جملة السكان في سنة ١٩٣٧	جملة السكان في سنة ١٩٢٧	جملة السكان في سنة ١٩١٧	مدينة
١٣١٢١٠٥	١٠٦٤٥٦٧	٧٩٠٩٣٩	القاهرة
٦٨٥٧٤٩	٥١٣٠٦٣	٤٤٦١٧	الاسكدرية

واذا أضفنا الى ما تقدم ، أن مجموع الذين يعملون في الصناعة في جميع الدولة المصرية لا يزيد عن نصف مليون نسمة الا قليلا ، تيسا خطر هجرة الريف الى المدن ، وضرورة معالجاتها . فالخالة إذن تدعو الى الإكثار من المساحات الصالحة للزراعة خصوصا أن مصر بلد زراعى منذ أوف السنين ، وأن اتجاه نشاط المصريين نحو الزراعة ، طبيعة تلازمهم ، فتد وجدوا فيها آباءهم ، وصرخوا عليها منذ نعومة أظفارهم ، وحبها ثابت في قلوبهم وسبق مصر بلدا زراعى مهما تقدمت في مضار العمارة والتجارة . فأخل الوحيد الذي تنقلب به على مشكلتنا التي يعالجها هو العمل على الإكثار من المساحات المخصصة . لتعود إليها الأيدي المصرية العاملة ، فبسير النمو في هذه المساحات الجديدة جنباً الى جنب مع النمو في عدد السكان . ولا ريب في أنه كلما امتد أفق المساحات الزراعية . اتسعت أرزاق الذين يعيشونها ويقبلون على زراعتها ، فينمو دخل الفلاح ويتسع تعا لذلك نطاق ثروتنا القومية ، ويجرى الإصلاح في تربية المشية وفي صناعة الألبان ، وغير ذلك مما يلازم الزراعة ويمضى قدما مع تقدمها ، وكل هذه تعتبر عوامل قوية في نمو الثروات وازدهار الاقتصاد في مصر .

وقد أثار تفوق النسبة في عدد السكان تفوقا عظيما عن نسبة المستصح من الأراضي البور الجرداء . اهتمام الرأى العام خصوصا في نصف القرن الأخير ، فتقرر العمل على إصلاح كثير من الأراضي الموات ، وجعلها صالحة للاستنبات والاستثمار ، غير أن استصلاح الأراضي يتطلب توافر المياه ؛ ولذلك وضعت سياسة انشائية مائسة من جهة ، وسياسة أرضية من جهة أخرى . وقد تم فعلا اشق الأول من هذه السياسة الإصلاحية العظيمة الشأن ، وهو سياسة توافر المياه وافق في سبيل تنفيذها عشرات الملايين من الجنيهات

أما تنفيذ الشق الثاني ؛ وهو الأصل الذى من أجل تحقيقه قد أنفقت ملايين الجنيهات فقد وقف جامدا ؛ ولم تزد مساحة الأراضى التى كان مقررا إصلاحها بعد توافر هذه المياه ؛ اللهم إلا زيادة ضئيلة لا يصح أبى حال قرنبا بهذه الملايين التى صرفت فى سبيلها والتي لم ينتفع منها غير البحر الأبيض المتوسط حيث يصب نهر النيل . . .

قلنا إن عدد السكان بلغ فى سنة ١٩٣٧ : ١٥,٩١١,٥٢٥ نسمة ، ونقول الآن إن الاحصاءات الدقيقة تدل على أن عدد الملاك فى مصر ٣,٤٤٦,٠٠٠ ، وهم لا يزيدون عن ١٥ فى المائة من عدد السكان ؛ فمصر التى تعتمد ثروتها على الزراعة ليس فيها غير مليونين ونصف من الملاك ؛ أما الباقيون وقدرهم ١٣,٤٦٥,٥٢٥ فلا يملكون من المساحات الزراعية هروى نقيرا ، وهذه حالة شاذة وخطيرة ، فكيف يزداد دخل الفلاحين ، أو على الأقل تزداد أجورهم ، وغير الملاك أغلبية ساحقة فى الأمة ، وهم يتهاوتون على الملاك ويؤجرونهم نشاطهم وعملهم بأجنس الأثمان ، ويعرضون أنفسهم عليهم بضاعة كاسدة ، وسلعة لا قيمة لها ، حتى هوت الأجور إلى الحضيض ، فأصبحت قروشا قليلة جدا يكاد من أجلها الفلاح ، ويشتمل من طلوع الشمس إلى غروبها ، وما قيمة هذه القروش القليلة وهى لا تكفيه لمجرد التبلىغ . . . وإذا أعز أحدهم نفسه عن العمل بهذا الأجر المنخفض ، أقبل عشرات ومئات غيره يرغبون فى العمل ؛ فالجوع الذى يتضورون منه ، يرغمهم على القبول . وهكذا كلما زاد العرض عن الطلب ، انخفضت الأجور ، وقل الدخل ، وخيم الفقر ، وعم الشقاء ، هذا هو حال الأجراء والفعلة الزراعيين ، أما طبقة المستأجرين فليسوا بأسعد منهم حالا ، فإن قانون العرض والطلب نفسه يحدث هنا أثره ، فيكون إقبالهم الشديد على استئجار الأراضى سببا فى رفع قيمتها عما يرجى خفا من ربح ومحصول ؛ وهكذا يقدم رغم أنه عوضا عن التبطل والتعطل على صفقة خاسرة منذ بدايتها ، وكثيرا ما تكون هذه الصفقة سببا فى فقدان ماشيته فى أداء المتأخر عليه من قيمة الايجار .

ولو تأملنا طبقة الملاك أنفسهم لوجدنا عجبا ، فمن بين ٣,٤٤٦,٠٠٠ مالك يوجد ١٢٥١١ شخصا يملكون ٣,٣٠٤,٧٦٠ أى نحو نصف الأراضى الزراعية — إذا استثنينا أملاك الحكومة — والباقيون وقدرهم ٣,٤٣٣,٤٨٩ يملكون النصف الآخر من الأراضى الزراعية .

والعجب من هذا وذلك أن يكون من بين هذا العدد الأخير من الملاك ١,٧٨٠,٠٠٠ يملكون مساحة تقل عن فدان لكل منهم ، وهذا توزيع بصرخ بالغين وعدم الإنصاف فى توزيع المساحات المزروعة . وكان من الواجب أن تختص الملاك الذين يملكون أقل من فدان مع الأجراء والفعلة أو للعملة لضئالة المساحات التى يملكونها ، وليس من العدل ولا من تقرير الواقع أن ننظمهم فى سلك أصحاب الملكيات الصغيرة ، إذ ماذا يفعل ١,٧٨٠,٠٠٠

في ٧٠٠,٠٠٠ فدان ، وهى مساحة الملكيات التى تقل عن فدان ؟ إن زيادة تكاليف إنتاج هذه المساحات الزرة يسيرة إن لم تكن متعذرة فهى قليلة الجدوى وكثيرة المتاعب . وهل يكفى إيراد جزء من فدان أسرة مكونة من أشخاص وما يحتاجون اليه من ماشية ؟

هذا وإن هناك ملاكا عددهم ٥٦٨,٠٠٠ يملكون من فدان إلى خمسة أفدنة ، وسرى أنه كلما زادت المساحة المملوكة قل عدد الملاك ، فالملاك الذين يملكون من ٥ إلى ١٠ أفدنة هم ٨٦,٠٠٠ والذين يملكون من ١٠ إلى ٢٠ فدانا هم ٣٩,٠٠٠ والذين يملكون من عشرين إلى خمسين فدانا هم ٢٢,٠٠٠ أما الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا فعددهم ١٣٠٠٠

إن مجرد ذكر هذا الإحصاء يكفى للحكم على البواعث الحقيقية لما يعانيه الملايين من المصريين من الجوع والعرى والنأى عن قواعد الصحة ، وإن ظهور هذه الحقيقة لينادى بأعلى صوت أولى الأمر إلى المبادرة فوراً لمعالجة هذه الحالة فقد استمر الأوار ، وبلغ السيل الزبى . . .

وما دام الحديث قد تدرج بنا إلى ذكر هذه الإحصاءات " والحديث ذو شجون " فيجب ألا نترك هذه النقطة حتى نطرق باباً آخر ، هو كيفية توزيع السكان أنفسهم على المناطق المزروعة ، وهنا سرى حقيقة أمرٌ وعجبا أشد .

خذ مثلاً إقليم مديرية المنوفية التى تبلغ مساحة أراضيها ٣٥٠,٠٠٠ فدان مع أن عدد سكانها يبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، أى أن نسبة الأشخاص إلى الأرض كنسبة ٣ إلى ١ تقريباً أو بطريق وضع لكل ثلاثة أشخاص فدان واحد، على حين تصبح هذه النسبة فى شمال الدلتا ٢٥ فداناً للشخص الواحد .

وليس يخفى ما يشتمل عليه الاختلال الظاهر فى توزيع السكان على المناطق المزروعة من أضرار اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها ، ففى الحالة الأولى حيث يحتفظ الإقليم بالسكان يكون التاج الزراعى غير كاف لغذاء الإنسان ولا لغذاء الماشية ، ولا تعجب إذا ساءت حالهم ، فأغرامهم العوز والفقر بالفساد والإجرام ، والتعبت بالأمن العام ، وفى الحالة الثانية تفنقر الأرض إلى الأيدى العاملة فلا يجدونها إلا بطريق الترحيل فتضعف أجورهم ، وتزداد مصروفات الإنتاج وينعدم التوازن والتوافق فى المحصول الواحد تبعاً لكثاثر السكان أو قلتهم فى الأقاليم .

هذا هو عرض إجمالى لما عليه الفلاح الذى يعيش فى مصر ، المشهورة بجودة تربتها ، وحسن موقعها ، وعظيم خيراتها ، وبنيتها الذى يفتقر أرضها فيصلح تربتها ، ويزيد فى خصبها ويمتد فى ثروتها ، وينظف فى مناخها ، مع أن الفلاح فى غير مصر يعيش سعيداً على الرغم من قسوة الطبيعة ورداءة الجلو .

مرت لمشكلة فلاحنا على كثير من الممالك ، وقد تضافت شعوبنا وحكومات على حنا ، لإسعاد فلاحنا وترفيه عنهم ، بمعلمهم ملاكاً مساحت من الأرض نسد غنا حاجتهم .

فتى رومانيا مثلاً ، كان انفلاح لا يملك إلا حق الانتفع ، ما دام يؤدي اعشر من محصوله لى الحرابة ، ولكن عمل المناجون على روح حياته من اوجهة الاجعية باعطائه ملكيات صغيرة ، وذلك بفضل قوانين الاصلاح الزراعى التى قصت بانتراع بعض الملكيات ، وعطائها لصغار الفلاحين ، فاستقر حالهم وأصبحوا مسئولين عن مستقبل الانتاج الزراعى ، وسعد الفلاح الرومانى فى ما كلة ومنبسه ومشربه ، وجميع مظاهر معيشته — بعد أن كان يعتبر جزءاً من ملكية لأراضى ، مثله كالمأشبة وآلات الحرث والخصاد — وقد نحت أسباباً هذه النحو أيضاً فلم تجد بداً من رفع حالة الفلاح عن طريق تملكه مساحت للزراعة .

فاذا أردنا للفلاح المصرى خيماً فعلينا أن نبدأ بالإكثار من الملكيات الصغيرة ، فن المالك نصغير أكثر خدمة خقله ، وأمهر فى استغلاله ، من المالك الكبير ، ولا أريد بقولى هذا أن انتقص من ملكيات كبار الملاك ، فهى بحكم قانون التوريث الشرعى تستحيل الى ملكيات صغيرة ، إنما أقصد توزيع ما يلى :

(١) توزيع الأراضى الحكومية ما عدا ما يلزم لعمية الإكثار أو حقوق التجارب ، ويكون توزيعها على ملكيات صغيرة ولصغار الفلاحين .

(٢) توزيع الأراضى البور التى تملكها الحكومة فى شمال ادلتنا وهى التى أعدت ها طرق اصرف ولرى العامة ويكون توزيعها بعد تمام اصلاحها .

(٣) توزيع الأطنان التى تنوع ملكياتها فى المحاكم ، على أن تكف الحكومة عن التدخل غير المشروع بين الدائنين والملاك . وبهذه المناسبة نقول إن تدخل الحكومات المتعاقبة فى وقف البيوع الجبرية ، بدعوى صيانة الثروة العقارية ، سياسة خاطئة . وقد أساءت لى حركة التعامل العامة بين المالك وأصحاب رؤوس الأموال ، فحسوها عن الاستغلال ، وقد بلغ ما أنفق فى هذا السبب نحو ١٤ مليون حيه وكان الواجب أن يصرف هذا المبلغ فى المشروعات العامة ، لا أن يصرف على من ساءت حالهم . وعجزوا عن الأداء ، حتى بعد التسويات الكثيرة التى منحتم آجالاً واسعة وأقساطاً تنفق وموارد أطنانهم لى عملوا مخصين للأداء ، ولكن تواكلهم وانكافهم على تدخل الحكومة من أن لآخر جعلهم يتهاونون فيما عليهم من التزامات وتعهدات ، حتى ضاعت الثقة لمالية .

ولما كانت الأراضى تضعف وتقوى كالإسان ، إن تملكها قوى أثمرت وأينعت وإن تملكها هزيل ضعفت وأمسكت ، فإن من مصلحة الانتاج الزراعى أن تكون الأطنان فى أيدي الأقوياء الأوفياء ، لا فى أيدي المرهقين المسرفين ، ولو خشيت الحكومة من

جراء نزع الملكيات وتسربها الى ايد غير مصرية فما عليها الا أن تسن القوانين لحماية الملكيات وإبقائها في أيدي المصريين أسوة بما هو متبع في الخارج .

(٤) توزيع جميع أطيان الحكومة البور الموجودة في شمال الدلتا بعد اصلاحها وعمل اللازم لتوافر طرق الصرف والرى العام بها ، وتبلغ مساحة هذه الأطيان ١,١٠٠,٠٠٠ فدان .

(٥) النظر في الملكيات الصغيرة التي تقل عن فدان وتبلغ نحو ٧٠٠,٠٠٠ فدان كما ذكرنا آنفا على أن يستعوضوا بدلها ملكيات لا تقل عن خمسة أفدنة .

(٦) على الحكومة أن تعمل من الآن على الاستفادة من مياه فيضان النيل الذي لا يؤخذ منه للزراعة الا ٢٨٪ أما الباقى فيتسرب الى البحر الأبيض المتوسط بما يشتمل عليه من طمي وغرين ، وهناك مساحة واسعة ومنبسطة تقع غرب ترعة النوبارية وتبلغ نحو ٩٨٠,٠٠٠ فدان . وهي تبدأ من إقليم الجيزة ، وتنتهى شمالا الى البحر الأبيض المتوسط ، ولو عملت الحكومة على تقسيم هذه المنطقة الى حياض ، ورسبت فيها طمي هذه المياه مدة الفيضان ، لأعدت للمستقبل (البعيد أو القريب) مساحة واسعة توزعها بعد اصلاحها على صغار المزارعين .

(٧) النظر في أطيان الوقف الأهلي بعد انقراض الطبقة الثانية ، أى بعد أن تصبح حالة المستحقين لهذه الأوقاف كحالة صغار الملاك الذين نقل ملكيتهم عن الفدان والذين ألعنا إليهم سائفا بما فيه الكفاية .

(٨) إشاعة التعاون بين صغار الملاك ، فقد أصبح التعاون من ضروريات لزراعة الصغيرة ، ولا شئ أصح لنموها ، وأصح لنقائها من لاستملاك بعروته والعمل على بنه . ونسوق الجدول التالى بيانا عن الجمعيات التعاونية في مصر :

عدد الجمعيات التعاونية في نهاية العام	نسبة من أكتوبر سنة ١٩٣١ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢
٥٥٩	١٩٣٣
٥٨٧	١٩٣٤
٦٤٣	١٩٣٥
٧٠٣	١٩٣٦
٧٤١	١٩٣٧
٧٦٢	١٩٣٨
٧٨٠	١٩٣٩
٧٩٥	١٩٤٠
٨٢٢	

فهل يليق بكرامة مصر الزراعية أن يكون هذا مدى تقدم النقابات الزراعية فيها فيكون عدد ما أنشئ من النقابات من أكتوبر سنة ١٩٣١ لغاية سنة ١٩٤٠ هو ٢٦٣ نقابة .
هذه الاقتراحات التي أدلينا بها لعلاج مشكلة الفلاح ، هي في الواقع برنامج قومي إنشائي بنأى شامل ومتصل الحلقات ، فلا يصح أن يبدأ فيها من ناحية وتهمل النواحي الأخرى ، وأن الحالة السيئة التي وصل إليها ثمانون في المائة من سكان مصر ، لتطالب أن يكون تنفيذ هذا البرنامج سريعا وعاجلا ، ليكون تأثيره أكيدا وقريبا .

والواجب القومي يناشد الحكومات بذل كل مرتخص وغال في سبيل تنفيذ هذا البرنامج القومي ، وستجد خزانة الدولة العامة فيه موردا عذبا بفضل الضرائب التي ستجبي على ما يستصلح من الأراضي .

أما الأموال اللازمة للقيام به فيمكن الاستعانة بأموال الاحتياطي العام ، وقد جمع هذا الاحتياطي في الغالب من إرجاء كثير من المشروعات التي أريد بها الترفيه عن الفلاح ، والعدل يقضى بصرفها من أجله ومن أجل تقدمه وإسعاده ، وكذلك يمكن اللجوء إلى شركات زراعية موثوق بتجربتها العلمية على أن تساهم الحكومة في هذه الشركات بما لا يقل عن ٥١٪ من رأس المال حتى تخولها حق الإشراف على الإصلاح وتوزيع الأراضي على صغار المزارعين بأرباح تكون معتدلة جدا ومعقولة ، وكذلك يمكن عمل قروض أهلية ، ولا شك في أن الإقبال عليها سيكون كفيلا بتفطيتها في وقت قصير ، ويمكن الحكومة أن تلجأ في تنفيذ هذا البرنامج العظيم إلى جميع هذه الحلول كلها مجتمعة لتدير المال اللازم ، حتى يكون النجاح مكفولا ، والنتيجة دائمة التطوف ، وقريبة المنال .

وأخيرا ، لقد أوضحت الحق في صراحة المؤمن بصدق ما يمرض ، وسفور وجه المصلحة العامة فيما يلتمس ، واثقا أن رجالات مصر مهما كانت ألوانهم السياسية ، ونزعاتهم الحزبية ، سيشملون هذا البرنامج بعناية وحرص ، يكون رائدهما نكران الذات والتضحية في سبيل الله وخدمة الوطن ، وليكن لنا من أعمال جلالة فاروقنا الأول الخيرية الإصلاحية وأغراضه التقويمية التهذيبية في خدمة مصر مثلا وأسوة ، وإماما وقدوة .

جلال فهميم